

الرغوة بقران فحرام الا ان علم رضى ربه الطعام لصداقة او مودة وصح
جماعة منهم الماوردى بقسم الزيادة على قدر الشبع ولا يقضى قال ابن
السلام وانما حرمت لانها مودة الصراخ قال ابن حجر ولو تناول نصف اناه
طعام فانكسرت عنه كما يحتمل الزنى ان في يده حكم العارية والاروة
اذا علم الحرام جاز استعمال ما يحتاج اليه ولا يتوقف على الضرورة
وقد انظر بعضهم الغلاب فقال

ولبية عرس بخصم ولاة
ومادبة لطلب نفي غايه
وعق لسبح والمجان لا عذار
وضمة موت والوكيرة للدار

القسم يجب قسم لزوجات ولولدين

اما في كل مدخل للمنفق زوجان منه وان كان مسكولان هذا اذا كانتا غديين
فليزيم قسم لثمن ولو قام بين غديين ورضي وقرن واحكام
لان المقصود الاثس الوطى والحيه النسوية بينهما في التمتع بوطى وغيره
لكنها تنس مسلمة يسقط النشوز القسم وفسر الشعان النشوز يسقط
القسم بان فرضت من مسكنه او اربو الدخل عليها فاغلق الباب
ومنعت او ادعت الطلاق او منعت التلدين فالان لا قسم لها كما لانقعة
واستناع المحبوبة كالعاقلة لكن لانها توهذ عنهم ان القسم دائر
مع النفقة وقد صرح في التدريس بان كل من اسقطها من رضى
غير رضىة لم اسقطته كالحرة والمولى منها والمظاهر منها والخبية
التي اخاف منها ومن اقلها المصعدة عن وطى شبهة والمجوسية
والمقصوية والامة التي اسلمت زنا والحرة المكفحة بها تصح قايده
قال الشهاب القلوبي حقا الزوج على زوجة طاعته وملازمة السكن
وجها عليه المهر والقسم والنفقة والمباشرة المردوي ومسئل
الشهاب من عار عضة زوجة عند امره لها النقلة او غيرها والحال
انها مسكنة من الاستماع بها هل يكون ذلك نشوزا ام لا احكام
بان عصياها نشوزا ويزول باستناعه بالمحصل التسليم والتسلم

بمع كوكونها لم تفوت عليه حقا من حقوق التتم بما مساله في شخص
تزوج با مراه في بلادها ثم اراد ان يسكن في بلده فاستفت وطالبتم
بحال صداقتها فهل لها الامتناع لقتض ما حل منه واذا كان الزوج مفسدا
فهل لها الامتناع لقتض ما حل منه واذا كان الزوج مفسدا فهل لها الامتناع
حتى يوسر ويقضى وهل تسقط نفقتها كسوتها واذا كان لها علم من
غير الصداقة فهل الحكم فيه كذلك ام لا احكام

م الشافعي ليس للزوجة المدخول بها الامتناع من التوجه زوجا
لاهل فبها ما حل من صداقتها ويجب احوالها اذا كان مفسدا ومتى استفت
حاشيت ناشئة وتسقط نفقتها وقسمها فان كان مفسدا فليرفع
الاحكام لمنعه من السفر حتى يوفيه اهلها وحكمه من غير الصداقة كالصداق
مساله فمن اراد الانتقال بنفوسه الى غير مسكن وتحقق ولها انما
يجعل لها بذلك الضراوة على ظنه ان يجعل لها فساد في دينها
او نفسها او اهلها هل له منهن من الانتقال واستسقط نفقتها ولا
كسوتها ام لا وفي الزوجة اذا طلقت حال صداقتها من زوجها بعد القول
حال النشوز كما هل يزيه دفعه لها حال النشوز او حتى تعود محل طاعته
وهل حكم ذلك حكم ما اسقطها عليه من النفقة والسوق حال الطاعة
وطلقت حال النشوز ام لا واذا حصل بينها بما حاصرا وعداوة
سبب ضرب لها ومطابقتها له يحق قتلها ونقلها عن بلد زوجها
نقص الاضرار لا وهدها بذلك هل له ذلك بشرع او هل من أمها
او اخوها او ابنتها من زيارتها والكشف عن حالها في طر اسبوع او
اقل منه وهل له نقلها الى غير بلدها قبل وفاء ما وجب لها عليه
من الصداق والنفقة والسوق ام لا احكام

الشافعي الشافعي واليهما من القلة منه واسقطت في ما ذكر
بذلك ويلزم الزوج دفع حال الصداق وما وجب لها من نفقة
وكسوة حال نشوزها وليس له اضرارها بنقلها ولا منع اقرارها